

مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

التسول واثره على الامن المجتمعي في العراق



بغداد - عرصات الهندية - مجاور السفارة الصينية



hcrsiraq@yahoo.cpm



Www.hcrsiraq.net



+9647810234002

التسول واثره على الامن

المجتمعي في العراق

م.د عمر سعدي سليم الموسوي

دكتوراه فلسفة العلاقات الدولية والسياسية

الخارجية/ كلية العلوم السياسية/ الجامعة

المستنصرية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

10 تموز 3202

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً, و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز, وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

المدخل:

تُعد ظاهرة التسول واحدة من اهم التحديات المجتمعية، التي تواجه الدول كونها ظاهرة ذات ابعاد متنوعة فهي ذات علاقة ارتباطية بالمنظومة الاجتماعية سواء من جوانبها (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية امالاقية) أذ لا يمكن باي حال من الاحوال عزل هذه الظاهرة عن المنظومة الكاملة؟ كونها تعبير طبيعي ونتاج لمجموعة من الازمات التي تحل على المجتمع.

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على ظاهرة التسول في العراق باعتبارها ظاهرة خطيرة وتحدي لشكل الدولة والنظام، منطلقاً من فرضية مفادها أن لظاهرة التسول انعكاسات سلبية كبيرة على المجتمع العراقي فضلاً عن مخاطرها الامنية. وعليه فأنا بحثنا من خلال عدة محاور فكان المحور الاول حول ماهية التسول وفي المحور الثاني ابرز العوامل الدافعة لارتفاع ظاهرة التسول في العراق وفي المحور الثالث منه تناولنا الانعكاسات السلبية لظاهرة التسول في العراق، على الامن المجتمعي العراقي وانتهينا بخاتمة وتوصيات.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

المحور الاول: ماهية التسول

اولاً: التسول لغتاً: هي كلمة مشتقة من مصدر (سول)[1], اي سأل واستعطى السؤال, فعند القول أن فلان تسول فهذا يعني انه شحذ من الاخرين وطلب منهم العطاء والاستحسان وحين نقول ان فلان تسول الحماية فيعني انه التمسها[2].

ثانياً: التسول اصطلاحاً: والتسول هو الوقوف في الطرق العامة وطلب المساعدة المادية من المارة او من المحال او الاماكن العمومية[3], كما ويعرف بانه طلب الصدقة من الافراد في الطرق العامة ويعد جنحة يعاقب عليها القانون في بعض الدول, فقد عرف المشرع العراقي التسول على انه صورة من صور التشرد ووسيلة غير مشروعة للعيش. وفي الاصطلاح القانوني هو مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك الافراد في الجماعة والتي يتعين عليهم الخضوع لها بالقوة اذا لزم الامر[4], كذلك هو طلب الصدقة للمصلحة الشخصية حتى لو حصل هذا الطلب في المظهر الكاذب لعمل تجاري[5], يعاقب القانون العراقي على التسول كونه احدي الجرائم الجزائية؟ وذلك لكون المتسول يمس سلامة المجتمع وان اساس التحريم هو الاخلال بالالتزامات الجوهرية المتعلقة ببقاء بُنية المجتمع وعكس ذلك يُعد بمثابة سلوك منافي للقانون.

فقد نص قانون العقوبات المدني العراقي رقم 111 لسنة 1969م, الفصل الثامن التسول على:

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر واحد كل شخص اتم الثامنة عشرة من عمره وكان له مورد مشروع يتعيش منه او كان يستطيع بعمله الحصول على هذا المورد وجد متسولاً في الطريق العام او في المحلات العامة او دخل دون اذن منزلاً او محلاً ملحقاً به لغرض التسول. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر اذا تصنع

- [1]. ابن منظور, لسان العرب, ط3, دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت, 1986م.
 [2]. القاموس الجديد للطلاب معجم عربي مدرسي: المؤسسة الجزائرية للكتاب, الجزائر, 1984م, ص90.
 [3]. محمد ابو سريع, ظاهرة التسول ومعوقاتها ومكافحتها, ب.ش, القاهرة, ص4.
 [4]. توفيق حسن فرج, المدخل للعلوم القانونية موجز النظرية العامة للقانون والنظرية العامة للحق مؤسسة الثقافة الجامعة, 1999م, الاسكندرية, ص17.
 [5]. جبرار كورنو, معجم المصطلحات القانونية ترجمة منصور القاضي, بيروت, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, 1418هـ, 1998م, ص472.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

1. المتسول الاصابة بجرح او عاهة او استعمال اية وسيلة اخرى من وسائل الخداع لكسب احسان الجمهور او كشف عن جرح او عاهة او الح في الاستجداء.

2. واذا كان مرتكب هذه الافعال لم يتم الثامنة عشرة من عمره تطبق بشأنه احكام مسؤولية الاحداث في حالة ارتكاب المخالفة.[1]

نلاحظ ان المشرع العراقي رغم وضعه لمادة قانونية لمعالجة ظاهرة التسول الا اننا نعتقد ان مدة الحبس لا تتناسب وحجم الظاهرة وما تخلفه من انعكاسات سلبية على المجتمع والامن فضلاً عن عدم جدية المؤسسات التنفيذية بإنفاذ القانون, هذا ما دفع رئيس السلطة القضائية الى اصدار اعمام 379 (اطلاق حملة لإنهاء ظاهرة التسول)[2].

وفي المادة (391) منه جاء فيها (يجوز للمحكمة بدلاً من الحكم على المتسول بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة ان تأمر بإيداعه مدة لا تزيد على سنة داراً للتشغيل ان كان قادراً على العمل او بإيداعه ملجأ او داراً للعجزة او مؤسسة خيرية معترفاً بها اذا كان عاجزاً عن العمل ولا مال لديه يقتات منه. متى كان التحاقه بالمحل الملائم له ممكناً). وفي المادة (392) جاء فيها (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً او بإحدى هاتين العقوبتين كل من اغرى شخصاً لم يتم الثامنة عشرة من عمره على التسول. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر والغرامة التي لا تزيد على مائة دينار او احدى هاتين العقوبتين اذا كان الجاني ولياً او وصياً او مكلفاً برعاية او ملاحظة ذلك الشخص).

نلاحظ ان المشرع العراقي انما اراد بهذه المواد هو ايجاد صور من شأنها حماية الفرد واصلاحه نفسياً واجتماعياً ولم يكتثر الى تشديد قوة العقوبة بقدر تركيزه على الحفاظ طبيعة المجتمع وضبط سلوك افراده.

وعليه فالتسول ظاهرة اجتماعية سلبية انتشرت في العراق بسبب تردي اوضاع المجتمع وتراكم الحروب.

[1]. قانون العقوبات المدني العراقي رقم 111 لسنة 1969م, المادة 390.
[2]. جمهورية العراق, مجلس القضاء الاعلى, مكتب رئيس المجلس, اعمام 379 / مكتب / 2023, بتاريخ 20/3/2023م.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

المحور الثاني: العوامل الدافعة لارتفاع ظاهرة التسول في العراق

تُعد نظرية ماسلو لحاجات الفرد من اقدم النظريات المُفسرة لسلوك الفرد وحاجاته والتي عُرفت "بهرم ماسلو" الذي يبدأ من القاعدة بـ الحاجات الاساسية للإنسان وصولاً الى القمة حاجات تحقيق الذات وأن كل هذه الحاجات انما تؤثر في سلوك الفرد وطبيعته الاجتماعية[1].



وأن التسول بحسب هرم ماسلو، فإن دافع الفرد يقع في اطارين، اما حاجات فسيولوجية اي حاجة الفرد للحصول على "الماء، الطعام والمأوى" وهي أهم المتطلبات الاساسية وفي حال انعدامها وعدم توفرها ما يدفع الفرد او البعض من هم الى التسول، لان الانسان بطبعه في حاجة لوجود الامان الاسري والنفسي والمالي.

[1] Abraham, 1970, p380



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ام في اطار الاحتياجات الاجتماعية وهي حاجة الفرد الى الحُب والانتماء، أذ يُعد التفكك الاسري هو احد اخطر الاسباب المؤدية للجوء الى التسول بسبب فقدان العلاقة والترابط الاجتماعي بين الاباء والابناء والمبنية على الحُب والشعور بالانتماء للأسرة.

من هنا يمكن أن نبيّن عدة عوامل أدت الى ارتفاع مستوى ظاهرة التسول في العراق:

أولاً: العوامل الاجتماعية:

1. التفكك الاسري: يُعد ارتفاع معدلات الطلاق ام سوء المعاملة الاسرية من العوامل الاجتماعية التي أدت الى تشرد بعض الاطفال وممارستهم لمهنة التسول أذ تشير الاحصاءات الى ان اغلب الاطفال المشردين ينتمون الى الاسر المفككة اجتماعياً[1]. كما وتشير بعض الدراسات الى ان البيوت المحطمة (the broken houses) لها تأثير كبير في بروز الانحرافات السلوكية بين افرادها وظهورهم بمظهر غير لائق ك متسولين ام ممارستهم لمهن هامشية...[2]، ففي العراق اثبتت بعض الدراسات ان 44% من المتسولين هم فتيات مارسن التسول بتشجيع وتحريض من ذويهم لاسيما العوائل التي تقودها نساء[3].

2. الاعاقة: يرى عالم الاجرام "رالف باني" ان التشوهات والعيوب الجسدية عوامل هامة في السلوك المنحرف كونها تؤدي الى تعقيد نفسية الفرد واضطرابها خصوصاً اذا كان العالم الخارجي لا ينظر اليه بعين القبول[4]، وهنا لا بد ان نشير الى اغلب المتسولين يعانون من عقدين عقدة (الشعور بالظلم) وان اقدمه على ممارسة التسول ما هو الا سلوك طبيعي يرد به على الظلم الذي يعانيه وان ما يحصل عليه من التسول انما هو جزء من حقوقه التي سلبها إيّاه المجتمع[5].

ام عقدة (الشعور بالنقص) فأنها غالب ما تكون راجعة الى نقص جسمي او اجتماعي تؤدي الى استهانة الوسط به وتمنعه من مواولة الاعمال التي يرغب بها[6]، فقد تشير الاحصاءات الجنائية ان نسبة 44% من المتسولين لديهم عاهات وإعاقات جسدية[7].

[1]. قاسم عبود الدباغ، التسول والانحراف عند الاطفال في العراق وزارة التخطيط والتعاون الانمائية، بغداد 2009م، ص5_11.

[2]. جعفر عبدالامير الياسين، اثر التفكك العائلي في جنوح الاحداث، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1981م، ص27.

[3]. آدم سميان الغريزي، جريمة التسول، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون/ جامعة بغداد، 2001م، ص45_46.

[4]. محمد سلامة محمد غباري، اصول علم الاجرام والعقاب، دار الفكر العربي، القاهرة 1979م، ص191.

[5]. جلال الاعرجي، السرقة عند الاحداث، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع، 1989م، ص22.

[6]. احسان محمد الحسن، علم الاجرام، مطبعة اوفيست الحضارة، بغداد، 2001، ص85.

[7]. محمد عبدالله كساوي، دراسة مسحية حول ظاهرة التسول من قبل الحجيج، مركز ابحاث الحج، جامعة ام القرى، 1408هـ، ص31.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ثانياً: العوامل النفسية: ك (الاحباط النفسي, الاضطراب في نمو الشخصية والحرمان) كلها عوامل نفسية تدفع بعض الافراد عند ظهورها او تفاقمها لديهم الى ممارسة سلوكيات منافيه للثنية الاجتماعية كالتسول, فاذ ما حللنا شخصية المتسول من الجانب النفسي وتبعاً "لفرويد" فأن مكونات الشخصية (الهو, الأنا والأنا الاعلى) لابد ان تعمل جميعها في تعاون وانسجام لتحقيق توازن الشخصية المتسولة التي تخضع لسيطرة الهو (الجانب الشهواني) وبذلك يسود مبدأ اللذة ويهمل مبدأ الواقع وما يطلبه الأنا الأعلى (الجانب المثالي) فيلجأ الفرد في هذه الحالة الى تحطيم القيود وهنا قد يأخذ السلوك شكلاً منحرفاً[1].

ثالثاً: العوامل الاقتصادية:

1.الفقر والبطالة: تُشير احصائيات وزارة التخطيط العراقية الى ان نسبة الفقر في العراق بلغت الى مستوى 25% من نسبة المجتمع, ولو افترضنا أن نسبة المجتمع قد بلغت على اقل تقدير الى 40 مليون هذا يعني ان 10 مليون منهم يعيش في حالة من الفقر وان 1% من هذه النسبة لو افترضنا لجأ الى التسول هذا يعني ان عدد المتسولين في العراق بلغ (المليون) متسول وهذه افتراضات نسبية لأنه حتى الان لا توجد احصائيات دقيقة بعدد المتسولين في العراق, ويمكن ان نشير الا ان الباحث في مركز النهريين التابع لمستشارية الامن القومي في مقاله لجريدة النهار في 6/ نيسان/ 2022م, بين عدد المتسولين فقد اشار الى: (140 الف متسول في محافظة البصرة, 100 الف في ذي قار, 160 الف في بابل والنجف وكربلاء والديوانية, 230 الف في ديالى والانبار وكركوك وصلاح الدين), تُعد هذه الارقام مؤشر يدق ناقوس الخطر للانحراف الاخلاقي كون المتسولين هم اكثر عرضه للاستجابة للمغريات المادية بسبب فقرهم او طمعهم للمال فضلاً عن الانحرافات الاخلاقية وبالتالي يسهل استدراجهم من قبل المنظمات الاجرامية والعصابات وتجنيدهم.

2.الازمات (الحروب والتهجير القسري ام الكوارث الطبيعية): يُعرف علماء الاجتماع الازمة (crisis) على انها الكارثة او المأساة وهي حالة تطلق على اي اضطراب مفاجئ يمكن ان يؤدي الى الخوف والهرب من الواقع[2].

[1]. احسان محمد الحسن, علم الاجرام, مصدر سابق, ص91.

[2]. كريم محمد حمزة, اطفال ضدمة الحرب قبلها وبعدها, مجلة دراسات اجتماعية, بيت الحكمة, العدد19, بغداد, 2008م, ص79_81.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

تختلف الازمات التي تواجه المجتمع من حيث تأثيرها وحجمها ونوعيتها كان تكون كوارث طبيعية كالفيضانات، الجفاف، الزلازل، ام كوارث كالحرب والارهاب، فأن كل هذه الازمات يصاحبها الجوع والعطش والنوم في العراء، مما تؤدي الى زيادة في المعاناة وبالتالي تتطلب انفاق اقتصادي كبير لمعالجة تلك الازمة وهذا ما لاحظناه اذ ارتفاع مستوى التسول في المحافظات العراقية الأمنة نتيجة نزوح عدد من عوائل المحافظات المحتلة من قبل داعش ابان التحرير 2014_2016.

أذ بعد النزوح الكبير الذي شهدتها محافظات (نينوى، صلاح الدين، الانبار، ديالى واجزاء من كركوك) أثر سيطرة تنظيم داعش عام 2014م، واستمرار ايواء النازحين في مخيمات تفتقر الى متطلبات الحياة الكريمة وفقدان المعيل وتفكك الاسر فقد اخذت الظاهرة بالتنامي والانتشار في المحافظات وأن منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الانسان قد رصدت في تقاريرها تسجيل اعلى المستويات في التشريد والتسول داخل المحافظات الأمنة.

المحور الثالث: الانعكاسات السلبية لظاهرة التسول في العراق

1. ارتفاع نسبة الجريمة المنظمة: ان انتشار ظاهرة التسول تُهدد أمن الدولة كونها تُعرض طبقة من المجتمع الى مخاطر الانحراف والاجرام كون التسول يزرع بذور الاجرام والانحراف مما يؤدي الى تفشي الجريمة.

2. ارتفاع نسبة التحرش والاعتصاب:

3. زيادة معدلات الاتجار بالبشر:

4. ارتفاع نسبة الاتجار وتعاطي المخدرات والمسكرات: أضحت مشكلة المخدرات من أخطر الأنشطة الإجرامية في العالم، وباتت آثارها المتعلقة بهدار طاقة الفرد والمجتمع واستنزاف طاقاته وموارده بالإدمان وانتشار الأمراض الاجتماعية كونها تشكل تهديد على حياة الفرد وعلى البيئة من حوله، كما أن المخدرات تدمر الشخص وتحد من إنتاج المجتمع، وهي من العوامل المهيئة للإجرام عن طريق إيقاظ ما يوجد من ميل سابق لها، وأنها توقظ لدى متناولها روح العنف والمغامرة وعدم المبالاة[1]، ولكون ان الفرد المتسول يبحث عن روح المغامرة نراه يلجأ الى التعاطي لتحفز لديه عدم المبالاة وهذا ما دفع تجار المخدرات للجوء الى المتسولين من اجل مساعدتهم في الترويج والبيع مقابل مبالغ مالية وذلك كون هدف المتسولين هو الحصول على المال.

[1]. محمد الازهر، مبادئ في علم الاجرام، دار الكتب القانونية، ط4، القاهرة، 2000م، ص97.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

1. تدهور القيم الاجتماعية والاخلاقية المثلى: أذ اكتساب هذه الطبقة لسلوكيات وممارسات جديدة على المجتمع ومن هذه السلوكيات السلبية انتشار ظاهرة التشرد بين المتسولين حيث لجوئهم الى الاماكن العامة والنوم فيها يشكل سلوك ومظهر غير حضاري.

2. ارتفاع حصيلة العمليات الارهابية: تؤدي ظاهرة التسول الى انتشار الارهاب والاخلاق بالامن وذلك لعدة اسباب:

أ. المتسولين اكثر عرضة للاستجابة للمغريات.

ب. تجنيد الاطفال المتسولين واستغلالهم للتطرف الديني.

ج. استخدام الارهاب لظاهرة التسول كسائر يلجأ له للتخفي او لتنفيذ عملية ارهابية.

د. امكانية اعتماد التسول كأحد مصادر التمويل للجماعات للشبكات والارهابية.

3. تأخر التنمية المجتمعية: عرفت هيئة الامم المتحدة في 1956م التنمية انها الخطط المرسومة من اجل تقدم المجتمع الدولي وتحسين العلاقة بين الدولة والمواطنين من خلال تحقيق اهداف سياسية واجتماعية واقتصادية وبهذا فأنا للتنمية وسيلة لتنظيم سلوك المجتمع وتصرفاتهم من خلال دراسة المشاكل ووضع الاهداف والخطط لبناء مجتمع موحد [1].

ومع بروز مجتمع التسول الطفيلي الذي انشاء جيل من المتسولين الضعيف الايمان وانشاء جيل من العصابات والشبكات الاتجار، أدى بدوره الى زيادة معدلات الجريمة والانحراف بين الاحداث مما ساهم في تكوين تحدي جديد للدولة من شأنه ان يؤخر التنمية فيها، الا ان مستوى القوة الاقتصادية للدولة والقدرة العسكرية وخلق سوق انتاج واقتصاد قوي كلها آليات بيد الحكومة لخلق ستراتيجية وسياسة انمائية قوية، لان الاقتصاد حجر الزاوية للاستقرار المجتمعي وحرصا على القيم والعادات والخروج من وحل الهشاشة والفشل التنموي.

4. تراجع الاقتصاد والانتاج الوطني: أذ ان التسول يولد طبقة اجتماعية متكاسلة تركز الى الدعة وعدم الاهتمام بالعمل مما تؤدي الى انخفاض مستوى الانتاج وتراجع الاقتصاد، اظهرت العديد من الدراسات ان الدوافع الرئيسية للتسول هي دوافع اقتصادية وان سلوك المتسولين يسير وفق نموذج تنظيم المنفعة الاقتصادية، أذ أن زيادة عدد المتسولين في المجتمع تؤدي الى الخمول والكسل وعدم العمل، كونها عملية للحصول على المالم غير جهد ولا مشقة ولا عناء [2]

[1]. دلال صادق احمد، التنمية المجتمعية وتحديات الامن الانساني لمظاهر التسول في العراق، مجلة بابل للعلوم الانسانية، مجلد 29، العدد 9، 2021م، ص3.

[2]. ابتسام علام، الجماعات الهامشية، دراسة اينثربولوجية لجماعات المتسولين في مدينة القاهرة مركز البحوث والدراسات الاجتماعية جامعة القاهرة، 2010م، ص47.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

الخاتمة

من خلال ما تقدم، يمكن القول بان ظاهرة التسول تؤثر بشكل سلبي على الأمن المجتمعي في العراق بل وتسهم في زيادة مخاطر الجريمة والإرهاب والفوضى، كونها ظاهرة شائعة ما يجعلها من أكثر المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على الأمن المجتمعي، إذ تؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر والبطالة والجريمة وتهديد الأمن العام.

من الناحية الاجتماعية فان تجمع المتسولين في الشوارع والأماكن العامة، يشكل عاملاً مضاعفاً للجريمة والانحرافات الاجتماعية، حيث يعرضون المارة والمواطنين للإزعاج والتحرش والسرقة، ويؤثرون على صورة الدولة وسمعتها.

ومن الناحية الاقتصادية يُعد التسول عاملاً مؤثراً في تفاقم مشكلة الفقر، إذ يدفع الناس إلى التسول بسبب عدم وجود وسائل كافية لكسب العيش ما يؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للعراق.

بالإضافة إلى ذلك فإن التسول يؤثر على صحة المجتمع، كونه يزيد من انتشار الأمراض والأوبئة والأمراض النفسية، ويؤدي إلى تراجع مستوى النظافة والصحة العامة في المدن.

لذلك يجب أن يتم التصدي لظاهرة التسول بشكل حازم من خلال توفير فرص عمل وتحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع، وتعزيز الجهود الأمنية لمكافحة هذه الظاهرة وملاحقة المتسولين والجماعات المنظمة المستفيدة منها.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

التوصيات

بما أن التسول يؤثر سلباً على الأمن المجتمعي في العراق، فإنه يتطلب إيجاد حلول فعالة لمعالجة هذه الظاهرة:

1. تكثيف الندوات وتوفير فرص عمل وتعليم للأطفال والشباب.
2. تشديد العقوبات على المتسولين والمستغلين.
3. تنظيم حملات التوعية والإعلام للحد من هذه الظاهرة وتوعية المجتمع بأضرارها.
4. الاستفادة من التجارب العالمية في التنمية وإنشاء مراكز متخصصة لأعداد الدراسات والبرامج الاجتماعية والنفسية التي تساهم في الحد من الظاهرة.
5. على السلطة التنفيذية اعتبار هذه الظاهر تهديد وتحدي لوجود الدولة وكيانها ولا بد من انفاذ القانون للحد منها.
6. تقديم الدعم اللازم للفئات الفقيرة والمحتاجة من خلال وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
7. تنظيم العمل الاجتماعي والصحي والتعليمي لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.
8. تشديد الرقابة القانونية على المتسولين من قبل وزارة الداخلية لحمايتهم من تعاطي المخدرات والمسكرات.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في، 18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



2405



hcrsiraq



hcrsiraq



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارة الصينية

